الأمم المتحدة E/CN.7/2011/L.1/Add.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
24 March 2011
Arabic
Original: English

لجنة المخدّرات
الدورة الرابعة والخمسون
فيينا، ٢١-٢٥ آذار/مارس ٢٠١١

مشروع التقرير

المقرّر: مروان **الذبحاني** (اليمن)

إضافة

تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدّرات العالمية

١- نظرت اللجنة أثناء جلساتها الخامسة والسادسة والسابعة، المعقودة يومي ٢٣ و٢٤ آذار/مارس، في البند ٦ من جدول الأعمال، الذي نصه كما يلي:

"تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدّرات العالمية:

(أ) خفض الطلب والتدابير ذات الصلة؛

(ب) خفض العرض والتدابير ذات الصلة؛

(ج) مكافحة غسل الأموال وتشجيع التعاون القضائي تعزيزا للتعاون الدولي.

٢- وكان معروضا على اللجنة للنظر في هذا البند ما يلي:

(أ) تقرير الأمانة عن الوضع العالمي فيما يتعلق بتعاطي المخدّرات (E/CN.7/2011/2)؛

250311 V.11-81636 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

(ب) تقرير المدير التنفيذي عن دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة (E/CN.7/2011/6-E/CN.15/2011/6)؛

(ج) تقرير المدير التنفيذي عن تعزيز التعاون الدولي على التصدي لمشاركة النساء والفتيات في الاتجار بالمخدّرات، وخصوصا كساعيات (E/CN.7/2011/7)؛

(د) مذكرة من الأمانة عن التشجيع على تنسيق المقررات ومواءمتها بين لجنة المخدّرات ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه (E/CN.7/2011/10)؛

(هـ) مذكرة من الأمانة عن متابعة الترويج لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل استدامة وتكامل برامج التنمية البديلة واقتراح تنظيم حلقة عمل دولية ومؤتمر دولي بشأن التنمية البديلة (E/CN.7/2011/12)؛

(و) تقرير المدير التنفيذي عن التدابير الرامية إلى حماية الأطفال والشباب من تعاطي المخدّرات (E/CN.7/2011/13)؛

(ز) تقرير لجنة المخدّرات عن نتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدّرات بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المبينة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (A/64/92-E/2009/98)؛

(ح) تقارير المنظمات الحكومية الدولية عن أنشطتها المتعلقة بمراقبة المخدّرات (E/CN.7/2011/CRP.1)؛

(ط) مذكرة من الأمانة عن الاستعمال غير الطبي للعقاقير الموصوفة طبيا: مسائل توجيه السياسات – ورقة مناقشة (E/CN.7/2011/CRP.2).

٣- وألقى ممثلون عن الأمانة كلمات استهلالية. وتكلم كل من المراقب عن هنغاريا نيابة عن الاتحاد الأوروبي (وأيدت كلمته أرمينيا وألبانيا وأندورا وأوكرانيا وإيسلندا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا وسان مارينو وصربيا وكرواتيا وليختنشتاين والنرويج) وممثل كولومبيا نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتكلم أيضا ممثلو جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل والنمسا والصين وإسبانيا وهولندا وشيلي والجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة وباكستان والولايات المتحدة فنزويلا (جمهورية- البوليفارية) وتايلند وبيرو وكولومبيا والسودان والبرازيل والجزائر والمغرب والاتحاد الروسي

والأرجنتين. كما تكلم المراقبون عن غينيا-بيساو وقيرغيزستان والنرويج وجنوب أفريقيا والبرتغال وسلوفاكيا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والفلبين وجمهورية كوريا واليابان والمكسيك وإندونيسيا وزامبيا ولبنان ونيجيريا وتركيا والجمهورية العربية السورية وأفغانستان ومصر وزمبابوي. وتكلم أيضا المراقبون عن برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، ومنظمة الصحة العالمية والمركز الكندي لشؤون تعاطي مواد الإدمان نيابة عن لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية وجمعية الشعوب المعرّضة للخطر.

المداولات

١- خفض الطلب والتدابير ذات الصلة

٤- رحّب كثير من المتكلمين باستقرار تعاطي المنشطات الأمفيتامينية والقنّب والكوكايين وشبائه الأفيون في عديد من المناطق، لكنهم أبدوا قلقهم من الاتجاه التزايدي في تعاطي العقاقير الاصطناعية الجديدة والعقاقير الموصوفة طبيا. وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم من الاتجاه التزايدي في تعاطي المنشطات الأمفيتامينية والكوكايين في آسيا والكوكايين والقنّب في أفريقيا.

٥- وأشار كثير من المتكلمين إلى شدة انتشار تعاطي المخدّرات بين الفئات المستضعَفة، مثل النساء والأطفال. وأعربوا عن ضرورة رصد أحوال تلك الفئات المستضعَفة وتلبية احتياجاتها من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية.

٦- وأعاد بعض المتكلمين تأكيد أهمية وجود بيانات عالية النوعية لرصد التقدم في تنفيذ البرامج الوطنية وتقييم التدخلات وتقرير السياسات القائمة على شواهد، وكذلك لرصد تنفيذ خطة العمل بواسطة الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية. وأعاد عدة متكلمين تأكيد الحاجة إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا المجال، وضرورة استبانة الممارسات الفضلى وتقاسم المعلومات عنها.

٧- وطرح الممثلون المسائل التالية: ضرورة مواجهة التحديات الجديدة المتعلقة بتعاطي عقاقير مثل المواد الاصطناعية الجديدة، خصوصا بين أوساط الشباب، وبالاستعمال غير الطبي للعقاقير الموصوفة طبيا؛ وأهمية النهج المتعلق بالصحة وخفض الطلب على المخدّرات بصفتهما ركنين لا غنى عنهما في مكافحة المخدّرات، بما في ذلك الوقاية من تعاطي المخدّرات (خصوصا في إطار المدرسة والأسرة ومن خلال التوعية) وعلاج الارتهان للمخدّرات وإعادة الإدماج في المجتمع وإعادة التأهيل والوقاية من العواقب الصحية

والاجتماعية لتعاطي المخدّرات، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي وتناول جرعات مفرطة؛ وضرورة أن تكون السياسات قائمة على شواهد علمية وعلى احترام كرامة جميع الأفراد المحتاجين إلى المساعدة وحقوقهم الإنسانية؛ والحاجة إلى مزيد من الموارد وإلى تعاون متعدد القطاعات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لأنه لا يزال هناك قصور في نطاق الخدمات ونوعيتها، خصوصا داخل السجون، على الرغم من استحداث خدمات محسنة في مجال الوقاية من المخدّرات وعلاج المتعاطين ورعايتهم؛ وأهمية تقييم التدخلات؛ وما تؤديه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من دور بالغ الأهمية.

٢- خفض العرض والتدابير ذات الصلة

٨- أشار عدد من المتكلمين إلى ضرورة أن تتوخى الدول الدقة في جمع وتقاسم البيانات عن عرض المخدّرات لكي تكون فعالة في التصدي للاتجار غير المشروع. وأبدي ترحيب بالنتائج الدالة على تقلص الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون في أفغانستان. وأُبرزت الحاجة إلى وضع استراتيجيات للمساعدة تنطوي على تدخلات تشمل الأمن الغذائي ومصادر الدخل المستدامة، باعتبارها ركنا أساسيا في الأمن الإقليمي والحوكمة الرشيدة وحماية صحة المجتمعات المحلية المتأثرة. وأشار عدة متكلمين إلى حدوث زيادة في إنتاج القنّب والاتجار به في بلدانهم.

٩- وناقش الممثلون أيضا المسائل التالية: الحاجة إلى تعزيز الجهود الدولية من أجل تقليص زراعة القنّب غير المشروعة؛ وتوفير الموارد والمساعدة التقنية؛ وتقاسم الممارسات الفضلى والدروس المستفادة.

١٠- ودعا عدة متكلمين إلى زيادة التعاون الدولي على خفض الإنتاج وإلى مزيد من التنسيق في المبادرات الخاصة بإنفاذ القانون في البحار من أجل التحري عن عمليات الاتجار واعتراضها. وأبدي ترحيب بما اتخذه البرنامج المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات من تدابير في غرب أفريقيا لمواجهة التحدي المتمثل في الاتجار بالكوكايين.

١١- وأشير إلى مسألتي إنتاج المنشطات الأمفيتامينية على النطاق العالمي والحفاظ على ضوابط رقابية فعالة على الكيمياويات السليفة باعتبارهما تثيران قلقا بالغا، وأبدى المتكلمون تأييدهم لمبادرات دولية مثل مشروع بريزم ولاستخدام جميع الدول الإشعارات السابقة للتصدير. وقدّم عدة متكلمين عرضا موجزا لمبادرات معيّنة، على الصعيدين الوطني

والإقليمي، انخرطت فيها حكوماتهم من أجل تدعيم التعاون على مكافحة الاتجار. وتوافقت الآراء على أن خفض عرض المخدّرات هو مسؤولية مشتركة تتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

١٢- ودعا عدة متكلمين إلى زيادة المساعدات التقنية والمالية لبرامج التنمية البديلة التي تشتمل على تنمية بديلة وقائية. وأبرزت الحاجة إلى تزويد المزارعين بفرص مشروعة لتوليد الدخل، وكذلك الحاجة إلى معالجة مشاكل الفقر والأمن الغذائي وسائر الاحتياجات الإنسانية.

١٣- واعترف عدة متكلمين بالنجاح الذي تحقق في تقليص زراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة نتيجة لمبادرات التنمية البديلة التي عالجت مسائل شملت التوعية والإبادة وفرض سيادة القانون.

١٤- وأبلغ كثير من المتكلمين اللجنة عن جهود بلدانهم وإنجازاتها في مجال خفض عرض المخدّرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وذُكرت المبادرة الثلاثية كمثال لممارسة جيدة في مجال التعاون الإقليمي. ورحّب عدة ممثلين باستحداث اليونيدو برنامجا إقليميا جديدا خاصا بأفغانستان والبلدان المجاورة. وأشير أيضا إلى جهود المكتب الرامية إلى تعزيز ميثاق باريس وإلى آخر ما أصدره من توصيات لوضع استراتيجية إقليمية أكثر تكاملا من أجل معالجة الاتجار بالمخدّرات ومراقبة السلائف الكيميائية وإلى الاستخبارات الجنائية المتعلقة بالمخدّرات. وأشار بعض المتكلمين إلى البرنامج الإقليمي الشامل الخاص بغرب أفريقيا، ٢٠١٠-٢٠١٤، الذي أنشأه المكتب في تعاون وثيق مع الإيكواس من أجل مكافحة الجريمة المنظمة.

٣- مكافحة غسل الأموال وتشجيع التعاون القضائي تعزيزا للتعاون الدولي

١٥- أشار عدة متكلمين إلى أهمية مكافحة غسل الأموال، الذي أخذ يتزايد تعقُّدا واتساما بالطابع غير الوطني، ودعوا إلى تدعيم التعاون الإقليمي والدولي والامتثال للمعايير الدولية. كما أبدوا اعترافهم بجهود المكتب في مجال تقديم المساعدة التقنية لمكافحة غسل الأموال، وشدّدوا على الحاجة إلى مزيد من أنشطة بناء القدرات، خصوصا لصالح أجهزة إنفاذ القانون.

١٦- واقترح بعض المتكلمين إيلاء مزيد من الاهتمام لفعالية تدابير مكافحة غسل الأموال، خصوصا فيما يتعلق بمصادرة عائدات الجرائم، لأن المبالغ المصادرة لا تزال متدنّية قياسا إلى حجم الأموال المغسولة التي تمر عبر النظام المالي.